النموذجان التركي والعربي بين الواقع والممكن

زرواق نصير

- المكتسبات الجديدة من رفاهية اجتماعية وانتعاش اقتصادي سياحي وتجاري واستقرار أمني مكتسبات كبيرة يصعب على الأتراك التنازل عنها
- بغض النظر عن أسباب صعود تركيا وتراجع دولنا العربية علينا الاعتراف بأن عملية «التغيير» تحتاج إلى «امتلاك» أدواته ونضوجها
- ما أحوج الإسلاميين العرب للتعلم من الدرس التركي .. بإعادة تقييم مفهوم القيادة ومؤهلات النجاح مع ممارسة الكشف الذاتي للمسار السياسي

هل من الموضوعي الحكم بأن حزب العدالة والتنمية قد أنهى نظريا منظومة حكم الجيش، ولم يبق أمامه إلا عملية التفكيك الفعلي لعقيدته وتحجيم دوره وتحديد صلاحياته بما يكفل منعه النهائي من الفعل السياسي خارج الإطار الدستوري والقانوني، وترسيم الحكم المدني خيارا لفكر الدولة ومستقبل تركيا السياسي بمرور الوقت بعد «النصر النهائي» في الانتخابات البلدية الأخيرة؟

وهل نحن أمام «نموذج إسلامي» جديد قادر على التحول إلى مركز استقطاب إقليمي وربما عالمي في السنوات العشر القادمة مما سيغير في الأوزان والأحجام ويشكل منظومة إقليمية جديدة؟

إن إنجازات التيار الإسلامي التركي الذي ينطلع العرب ممن ينشدون تغيير أوضاع مجتمعاتهم وأوطانهم إليها، ويبدون إعجابهم الشديد به كأنجح النماذج الإسلامية في «التغيير» وأكثرها إبهارا (فكرا ومنهجا وسلوكا) تثير أسئلة واستفهامات وتغذي جدلا بالنظر إلى حجم النجاحات التي تحققت عبر مسار نخبة حزب العدالة والتنمية، مع تزايد الاهتمام بسبب وضوح ونجاح توجهه الإسلامي وسط «بيئة عسكرية علمانية» في الفكر والمنهج والملمح على مستوى منظومة الدولة وآليات ممارسة الحكم من حوله.

هذا في مقابل النموذج العربي الإسلامي «النادر» الداعي إلى التغيير، وهو يراوح مكانه في ظل مشروع أنظمة «دولة ما بعد الاستعمار» المترهلة أساسا.

فهي نجاحات متكاملة: أمنيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وتجاريا وثقافيا، بفعل الالتزام الفكري والانضباط التنظيمي العالي، فتعاظم الدور التركي خارجيا، بقوة استطاعت أن ترسخ سياسيا واقتصاديا وتجاريا قدما في محيطها الإقليمي كفاعل محوري، وأن تضع الأخرى في المشهد الدولي لاعبا مؤثرا في ميزان القوى له صوت مسموع في صناعة القرار.

وتبقى الأوراق الداخلية الجديدة، من رفاهية اجتماعية وانتعاش اقتصادي سياحي وتجاري ومالي، واستقرار أمني، مكتسبات كبيرة يصعب على الأتراك التنازل عنها، مما يرفع نسب القبول والارتباط والتكيف مع أفكار الحزب، وهو ما يعني مزيدا من التمدد الاجتماعي وتضاعفا لأعداد الموالين لطرحه، ويضفي على التغيير سرعة ومرونة في الحركة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الحد من صراع الهويات بين العرقيات ومكونات المجتمع التركي.

إن المواطن لا تهمه كثيرا أفكار المسؤول أو توجهاته السياسية، بقدر ما ينظر إلى ما يقدمه إليه في شأنه المعيشي اليومي، فما يتطبع في ذهنه هو مدى الاهتمام به والاجتهاد في حل مشكلاته وتسهيل معاملاته، أما الشعارات فسريعا ما تضيع في زحمة المطالب، وهو الواقع الذي فهمته نخبة العدالة والتنمية، التي أثبتت مهاراتها الإدارية ونظافة يدها ونزاهتها في تقديم الخدمات والتوازن في التنمية خاصة في المناطق الأكثر هشاشة وتهميشا.

كما تعاطت مع الشأن المحلي بحرفية عالية، فلم تتجاهل أساسيات ومطالب المواطن ولم تقفز عليها بل واجهتها وأقنعته أنها قادرة على إدارة شؤونه المحلية اليومية وإيجاد مخارج وبدائل لحلها.

وأما إقليميا، فستدعم تلك النجاحات خيارات وتوجهاتها الخارجية بعد التحرر من ضغوط المعارضة العلمانية، وستقوى مواقفها من قضايا ومشكلات محيطها (الثورة السورية، القضية الفلسطينية، الأزمة المصرية) وتعزز قيادتها ومركزيتها للمحور السني «الجديد» لتقويته وحمايته وتوثيقه، مع توسيعه إلى مناطق أخرى إن هي نجحت في حسم إدارة «صراع المركزية» الإقليمي أو ترجيحه لصالحها.

أما دوليا فإن حاجة أميركا لضبط التحولات والتحكم في المسارات السياسية في المنطقة مع رجال دولة قوية وليس مجرد «حكام» كلها ظروف تخدم المشروع التركي بامتياز، إضافة إلى المصالح الأوروبية الأميركية الضخمة في تركيا اقتصادا واستثمارا وتجارة، طبعا دون إغفال حاجة حلف الناتو غير المتناهية لتوظيف اتفاقية «مونترو» ضد الخصوم الدوليين (في ظل أزمة القرم خاصة) التي ستخرج تركيا من وضعية الابتزاز التي كانت تمارس عليها في ظل حكم الجيش كمجرد ظهير عسكري للحلف، إلى شريك سياسي فاعل كفيل بتغيير معادلة العلاقة.

ولكن كيف صنع الإسلاميون الأتراك الفارق بهذا الحجم بينهم وبين الإسلاميين العرب، فكان التراكم والصعود والقبول مقابل التشتت والسقوط والتوجس؟ بين ثبات الخط ووضوح الوجهة عندهم وبين اضطراب الخط وضبابية الاتجاه عندنا؟ علما بأن أوضاع الفريقين متشابهة سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا إلى حد كبير مع بدايات المشاركة السياسية المتزامنة تقريبا للفريقين مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

فمن حيث جوهر منظومة الحكم في الجانبين فهو عسكري، يعتمد على النخب السياسية والعلمية والمثقفين والإعلاميين وأصحاب المال والبيروقراطيين والأحزاب، وهي نخب منخرطة تماما مع منظومة الحكم، وتدافع باستماتة شديدة لإقصاء المعارضة «الفكرية» من التيارات والجماعات والأحزاب خاصة الإسلاميين، علما بأن المؤسسة العسكرية التركية الأكثر تطرفا في مسألة «تقديس» علمانية الدولة وإقصاء اللون الإسلامي من تنظيراتها العربية، مع مشكلات وأزمات اجتماعية تكاد تكون متطابقة.

كما انتهت أوضاع المنظومتين إلى الجلوس على هامش المشهد الدولي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعلميا حتى نهاية الحرب الباردة في الثمانينيات من القرن الفائت (تفكك الكتلة الشرقية ونهاية الحرب الباردة) وبداية التحولات العالمية وطرح قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية الحزبية واقتصاد السوق، ومعها بدأت مرحلة جديدة تلوح في الأفق وترسم معالم الدعوات إلى «التغيير» تحت عنوان العولمة وإن اختلف في تقييمه والتكيف معه.

بغض النظر عن الأسباب التي أوصلت تركيا (حزب العدالة والتنمية) إلى ما وصلت إليه، وكيف انتهت أوضاع العرب إلى ما انتهت إليه، علينا الاعتراف بأن عملية «التغيير» تحتاج إلى «امتلاك» أدوات التغيير بعد «نضوج» هذه الأدوات.

فالتغيير ليس مجرد دعوة إلى التغيير، بل هو عملية طويلة ومعقدة تحتاج إلى استيعاب دقيق للواقع وآلياته وروابطه وعلاقاته، وفهم كبير لأولويات التغيير ومقوماته وأهدافه، مع وجود نخبة مؤهلة فكريا وسياسيا ومنهجيا وتنظيميا وأخلاقيا، تتصف بالالتزام والانضباط الحزبي التنظيمي، والتفاعل الإيجابي مع الناس وواقعهم والنزول إليهم والقرب من حاجاتهم ومشكلاتهم وحسن حساب المسافة الحقيقية الفاصلة بين الواقع والممكن والفجوة القائمة بين الدعوة إلى التغيير، ومدى قدرات وإمكانات دعاة التغيير، حتى لا يتحول «التغيير» إلى عملية» تدمير» للذات ولمنجزات الوطن واستقراره.

فرغم تشابه المسارات التاريخية للممارسة السياسية، فقد تباينت مآلات الأوضاع كليا بين الفريقين.

لقد عبر «القائد» أردوغان أثناء حديثه في خطاب الانتصار (الانتخابات البلدية 2014) وفي لحظة انفلات عاطفي شديد عن استعادة تركيا خطها الزماني الإسلامي، وثقته في النجاح في عملية حركة الإحياء الاجتماعي والتجديد السياسي بهدوء وإن واجهته عقبات حين أهدى «النصر» إلى الأب الروحي لحزبه المرحوم سعيد النورسي الكردي، واستحضر (المنهج) في الأذهان بحديثه عن «الدعوة الأبدية» واستدعى «روح ومقومات» العمل الإسلامي في «رسائل النور» مرورا بالأب العقلي للفكر السياسي المرحوم أربكان الذي استند إلى ميراث النورسي الروحي والتنظيمي، وانتهاء بتقديم فريق عمله على أنه مجرد «خادم» يضع مصلحة شعبه ووطنه على رأس أولويات حزبه بتجرد تام عن «تضخيم الأنا».

ولعل ذلك هو ما يفسر طبيعة التكوين العقلي والتشكيل الثقافي بين عالمين: تركي يحسن التفاعل المرن مع الواقع ويجدد آلياته ويطور محددات التواصل مع المجتمع والنظام، قادر على التحرر من «القوالب التنظيمية الجامدة والبالية وإيجاد البدائل، والمراجعة الدورية لحساب المسافة بين الواقع والممكن، والاستعداد الدائم للتعاطي مع المواقف ليضع تصوراته ويهيئ أدواته ويدقق قراءاته (حالة التيقظ والجاهزية)، وعالم عربي يفتقر إلى الاستعداد والقدرة على استيعاب هذه الديناميكية في العمل السياسي التي تنتج صحة قراءة أبعاد الواقع إلى حد كبير.

ما أحوج الإسلاميين في العالم العربي، للتعلم من الدرس التركي، إعادة تقييم مفهوم القيادة ومؤهلات النجاح، وإعادة وزن الأحجام: فكريا وسياسيا وأخلاقيا واجتماعيا ومعرفيا ونفسيا وعلميا، مع ممارسة الكشف الذاتي من إعادة تقويم المسار السياسي ومدى صلاحية الأدوات ونضجها، ومراجعة الخيارات لنقف على حقيقة ما انتهت إليه من أوضاع لا تعكس عراقة مدارسها، بدل أن تلقي دائما بإخفاقاتها وتراجعها على «الأنظمة الحاكمة» لأن «التغيير» ينتزع ولا يعطى، وله طرق وأساليب ليست بالضرورة ثورية دموية، وأنه لا نجاح لأي نموذج للتغيير لا تصنعه بيئته وفق آليات وأدوات الواقع نفسه الذي يراد تغييره، علما بأن نجاح التغيير في العالم العربي ضرورة ملحة لتركيا لحماية ظهرها السياسي والإمساك بأوراق وضعها الجيوسياسي.

إن انتصار الحرية والعدالة التركي، ليس نتاج قفزة نحو المجهول، إنه ثمرة عمل منظم طويل وشاق قامت عليه نخبة مفكرة تطلب الكثير من الوقت والكثير من الحكمة والكثير من الصبر، وبيتها فهم دقيق لروابط ومكونات وأولويات الواقع وتقدير صحيح للمسافة الحقيقية التي تفصل بين الواقع القائم المراد تغييره والممكن القادم الذي تستطيع تحقيقه، ومراجعات عميقة مستمرة للمسار على هدي من معطيات الواقع كما هو، لا كما يقدره «القادة» في أذهانهم.. تعترف بأنه سحر البناء وعبقرية التفكير والقدرة على العطاء.

عن «الجزيرة. نت»

الجهاد في سوريا وتداعياته السلبية

ماثيو ليفيت

تهدد الحرب في سوريا بإحداث صدع في المنطقة على طول خطوطها الطائفية وصولا إلى تعاظم ساحق في النزعة المتطرفة العنيفة داخل المعسكرات السنية والشيعية الراديكالية على حد سواء، ومع تدفق اللاجئين عبر الحدود السورية ومعاناة الدول المجاورة معه، تقع الوطأة المباشرة للصراع على هذه الدول المحاذية لسوريا، لكن تداعيات الحرب في سوريا تتردد أصداؤها إلى أبعد من الحدود السورية، وفي الأسبوع الماضي وقع حدثين أوضحا المسألة لصانعي السياسات في بلدان الأم «لهؤلاء المتطرفين» بطرق محددة للغاية.

في 25 مايو، أصبح المواطن الأمريكي من جنوب فلوريدا منير محمد أبو صالحة الذي هو في بداية العشرينات من عمره، أول انتحاري أمريكي في الجهاد السوري. وبعد مرور أقل من 24 ساعة، اغتيل فوزي أيوب – أحد أكبر قادة «حزب الله» الذي كان يعيش سابقا في الولايات المتحدة وكندا، وأصبح مواطنا كنديا بالتجنس، وكان اسمه مدرج على لائحة أبرز الإرهابيين المطلوبين من "مكتب التحقيقات الفيدرالي" – وذلك في كمين نصبه الثوار.

ويبدو أن تحول أبو صالحة نحو التطرف لم يستغرق سوى فترة قصيرة، وهذه ظاهرة تشيع بشكل متزايد في الوسط السني المتطرف. أما أيوب فكان من جهته عميلا متمرسا ينتمي إلى «حزب الله» منذ فترة طويلة. والقاسم المشترك بين هذين الشخصين هو الطبيعة الطائفية للحرب المفتوحة في سوريا. وبما أن كلا الطرفين السني والشيعي يرى الحرب من منظار وجودي، فكلما طالت الحرب إزداد تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا.

ووفقا للمسؤولين في سلك إنفاذ القانون، رحل عشرات من المقيمين في الولايات المتحدة وكندا – حوالي 30 من كندا وما يصل الى 100 من الولايات المتحدة – للقتال في سوريا حيث انضمت غالبيتهم العظمى إلى الجماعات المتمردة السنية، من ضمنها «جبهة النصرة» التي تدور في فلك تنظيم «القاعدة» وجماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»). وقد استهدفت الشاحنة المفخخة التي فجرها أبو صالحة مركزا عسكريا سوريا في محافظة إدلب، وأفادت التقارير أن ذلك الهجوم قد نفذ على يد ثلاثة انتحاريين وأطفأن من المتفجرات، وتبنته مجموعتان، من ضمنها «جبهة النصرة».

وخلصت الاستخبارات الأمريكية إلى أن بعض الجماعات التي تقاتل في سوريا تطمح لمهاجمة الولايات المتحدة. لنأخذ مثلا حالة عبد الرحمن الجهني، أحد عناصر تنظيم «القاعدة» المدرج على لائحة الولايات المتحدة للإرهاب، الذي أصبح منذ منتصف العام 2013 "جزءا من مجموعة كبار أعضاء «القاعدة» في سوريا التي شكلت للقيام بعمليات خارجية ضد أهداف غربية." وبالنسبة إلى جيمس كومي، المدير الجديد لـ"مكتب التحقيقات الفيدرالي"، أوامر المكتب واضحة: "نحن مصممون على عدم السماح لمجرى الأحداث في سوريا اليوم بوقوع 9/11 ثانية في المستقبل."

لكن التطرف السني ما هو سوى وجهٌ واحد لمعادلة التطرف في سوريا. ففي شهر آذار/مارس اعتقل عملاء "مكتب التحقيقات الفيدرالي" محمد حسن حمدان من ولاية ميشيغان الأمريكية في مطار ديترويت الدولي بينما كان ينوي السفر إلى سوريا للقتال إلى جانب «حزب الله» الشيعي.

وقد لقي عدة مئات من عناصر «حزب الله» حتفهم خلال قتالهم لصالح نظام الأسد، لكن قلة منهم يتمتع بسيرة فوزي أيوب الذاتية. فقد انضم أيوب إلى «حزب الله» في أوائل ثمانينات القرن الماضي وسرعان ما أرسل لتنفيذ العمليات في الخارج، من ضمنها مؤامرة خططها «حزب الله» عام 1987 لخطف طائرة عراقية كانت تغادر مطار بوخارست. ثم عاود الظهور في كندا حيث نال الجنسية الكندية. وعمل أيوب موظفا في قسم البقالة خلال النهار، والتحق بصفوف دراسية خلال الليل، وتزوج من إمرأة أمريكية. وفي مرحلة ما، عاش الزوجان بالقرب من مدينة ديربورن في ميشيغان. ولاحقا تسلل أيوب عبر أوروبا إلى إسرائيل لتنفيذ عملية تفجير هناك واعتقل في السجون الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء قبل أن يرحّل إلى لبنان بموجب صفقة لتبادل السجناء، وقد انتظر زعيم «حزب الله» حسن نصر الله على مدرج مطار بيروت لاستقباله واحتضانه لدى وصوله الى العاصمة اللبنانية. ويجدر بالملاحظة أنّ وفاة شخص في سوريا بمكانة أيوب داخل «حزب الله» يبرهن مدى انخراط «حزب الله» "الكامل والشامل" في دفاعه عن نظام الأسد.

وخلاصة القول أن كلا من الولايات المتحدة وكندا ليست بمنأى عن تداعيات القتال الذي يدور في سوريا اليوم. وقواعد لاس فيغاس لا تنطبق على سوريا: فما يحصل هناك لن يبقى هناك.

عن «معهد واشنطن»